

فلا ينبغي ان يقام عليه غيره **واما عيسى** صلوات الله  
عليه فاخذ بالجزم لا بالقوة واحضاط لنفسه وعلو حالته  
كانت حالته يوثق فيها الاستعمال بالاهل او يتعد معها  
طلب الحلال ولا يتيسر فيها الجمع للنكاح والتقلي  
للعبادة فان التخلي لعبادة الله صلوات الله عليه وسلم  
وهو علم باسم الاحوال لهم واحكام اعصارهم في  
طيب المكسب واحلاق النساء وما على النكاح من عوائل  
النكاح وما له فيه ومنها كانت الاحوال متقسمة حتى  
يكون النكاح في بعضها افضل وترك في بعضها افضل  
محققان تنزل احوال الانبياء على الافضل في كل حال  
**الدار الثالث فيما يراعى حال العقد**  
من احوال الملة وسرور العقد **امما العقد** فاركانه  
وشروطه ليعقد ويفيد الحل اربع الاول اذن  
الولي فان لم يكن فالسلطان الثاني رضا الملة ان  
كانت تيبا بالغا وكما تكلم بالغة وكما يزوجه غير  
الاب والجد الثالث حضور شاهدين ظاهري العدالة  
فان كانا مستورين حكما بالانعقاد للمجاهد الرابع  
اجاب وقبول متصل بل بلفظ الانكاح او التزويج او  
معناها الخاص بكل لسان من استخفى مكلفين بسد

فهي

فيهما امره سواء كان هو الزوج او الولي او وكيلهما  
فاما ادا به فتقديم الخطبة مع الولي لا في حالة عدتي  
المدة بل بعد انقضاءها ان كانت معتده ولا في حال  
غيره بل الخطبة اذ يني عن الخطبة على الخطبة **ومر اذا**  
الخطبة قبل النكاح وخرج التمهيد بالايجاب والقبول  
فيقول المزوج الحمد لله والصلوة على رسوله **ومر**  
فلانه ويقول الزوج الحمد لله والصلوة على رسول الله  
فقلت لكاهما على هذا الصداق وليكن الصداق  
معلوما خفيا والتمهيد قبل الخطبة ايضا مستحب  
**ومر اذا** ان يلقى امر الزوج المسموع الفروجه ون  
كانت بكرا فذلك اولي بالانفة ولذلك يستحب النظر  
اليها قبل النكاح فان امرى ان يدوم بينهما **ومر الاداب**  
احضار جمع من اهل الصلاح وزيادة على الشاهدين  
الذين هما ركنا للصحة ومنه ان ينوي بالنكاح قارة  
السنة وفضل البصر وطلب الولد وسائر الفوائد التي ذكرها  
ولا يكون قصده مجرد الهوى والتمتع فيصير عمله  
مناعمال الدنيا ولا يمنع ذلك هذه الفيات فرب حق  
يوافق الهوى **قال عمر** ابن عبد العزيز رحمة الله عليه  
اذا وفق الحق الهوى فهو الزيد بالكسر ونوع من